السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

أعرب عن ثقته في وعي السودانيين ملوحا بعصا استخدام القوة في إطار القانون

المؤتمر الوطني: سنرفع الدعم عن السلع ونتصدى للمعارضة

تمسك حزب المؤتمر الوطني الحاكم بقرار رفع الدعم عن المحروقات، وقال إن العام الحالي ستتم فيه أصعب مراحل الإصلاح الاقتصادي واعرب عن ثقته في وعي الشعب بذلك وحذر في الوقت نفسه المعارضة من استغلال الموقف، وقال لن نسمح لها بإحداث الفتنة وسنتصدى لها بالقانون. وتخطط الحكومة لرفع مزيد من الدعم عن الوقود والقمح بهدف سد العجز بالميزانية في تحرك أطلق في السابق احتجاجات ضد الحكومة.

وبدأت الحكومة بعض الخفض في دعم الوقود في إطار إجراءات تقشفية قوامها سبعة مليارات جنيه سوداني «تسعمائة مليون دولار» في يوليو 2012 وهو ما أطلق احتجاجات لعدة أسابيع.

ويكافح السودان في مواجهة أزمة اقتصادية منذ فقدان معظم احتياطياته النفطية، وهي المصدر الرئيسي للإيرادات والعملة الصعبة التي يحتاجها لتمويل الواردات حينما أصبح الجنوب دولة مستقلة عام 2011

ودافع رئيس القطاع التنظيمي بحزب المؤتمر الوطني، حامد صديق عن القرار وبرره برفع التشوهات عن الاقتصاد السوداني، مؤكدا أن الدعم يتسبب في تشويه الاقتصاد.

وهدد تحالف قوى الاجماع الوطني المعارض مطلع الاسبوع بمقاومة قرار الحكومة الوشيك برفع الدعم عن المحروقات وتحريك الشارع ضدها من اجل اسقاطها ورفض مبررات الحكومة من اجل اقرار رفع الدعم.

وشدد على ضرورة تطبيق آلية المحاسبة لعضوية الوطني، وقال صديق في تصريحات صحفية لن نخشى المعارضة إذا أحسسنا بتقديم بضاعتنا كما لا نقبل أن ندعم سماسرة تشاد واريتريا بحجة دعم الشرائح الضعيفة، ولا نقبل للشعب السوداني أن يدعم المحيط الإقليمي.

واعتبر صديق رفع الدعم ضروري حتى لا تظل الشرائح الضعيفة عالة على الآخرين، وشدد على ضرورة النظر إليه ضمن معالجات اقتصادية شملها البرنامج الثلاثي، وتابع الفكرة لا تنبني على المأكل والمشرب، ونتخلى عن مبادئنا وكل فرد سيعاني ما يعاني في سبيل أسرته حماية للبلاد من الاستهداف الخارجي، ولن نخاف من المعارضة.

وقلل من انتقادات المعارضة وراهن على وعي الشعب السوداني لتفريقه بين الضرر والمصلحة، وأكد أن المرحلة الحالية للإصلاح الاقتصادي التي تعتزم الحكومة تطبيقها أصعب مرحلة لجهة إصرارها على بناء اقتصاد يقوم على الواقع الحر وليس على الدعم.

وجدد صديق اتهامه للوبي الصهيوني باستغلال مشكلة دارفور لتشويه صورة البلاد وجمع التبرعات باسمها وإرسالها إلى إسرائيل، ونوه إلى أن استهداف البلاد تم من خلال دارفور.

وكان الحزب الحاكم قد استبق قرار الحكومة الوشيك برفع الدعم عن المحروقات بلقاءات وتنويرات لقطاعاته المختلفة ولقادة الرأى العام وزعماء الاحزاب السياسية المعارضة لكنه لم يحظ بتاييد للقرار حتى وسط عضويته.

وقدم وزير المالية، علي محمود، ومحافظ بنك السودان، محمد خير، في وقت سابق لرئيسا حزب الامة القومى المعارض، الصادق المهدي و الحزب الاتحادى الديمقراطى الاصل، محمد عثمان الميرغنى شرحا عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد، ومبررات قرار رفع الدعم عن المحروقات. واعلن الحزب الشيوعى انه تلقى اخطارا من وزير المالية برغبته فى الجلوس الى سكرتيره العام، محمد مختار الخطيب للتباحث معه بشان القرار الوشيك برفع الدعم عن المحروقات.

وقال نائب الأمين الاقتصادي لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، حسن احمد طه قبل ايام إن الحزب الحاكم وآخرين بالائتلاف الحكومي وافقوا على رفع الدعم عن الوقود والقمح، مضيفًا أن الاقتصاد السوداني يواجه تحديات عديدة، ولم يحدد طه حجم الخفض في الدعم أو الجدول الزمني لذلك.

وسبب توقف صادرات النفط أضرارا للجنيه السوداني الذي فقد ما يزيد على نصف قيمته بالسوق السوداء منذ انفصال الجنوب مع حاجة البلاد لاستيراد معظم احتياجاتها الغذائية.

وفي الأسبوع قبل الماضي أعلن الرئيس عمر البشير استمرار تدفق نفط جنوب السودان عبر الأراضي السودانية ليصدر إلى الخارج، منهيا بذلك تكهنات كانت تشير إلى وقفه بسبب خلافات بين الدولتين.

وتعهد البشير نهاية قمة في الخرطوم مع نظيره بجنوب السودان سلفاكير ميارديت بالالتزام بجميع الاتفاقيات التي أبرمتها الخرطوم مع جوبا، مؤكدا شمول ذلك تدفق نفط جنوب السودان عبر البنى التحتية والمرافق السودانية. وحسب وزير المالية علي محمود في لقاء مع صحفيين قبل ايام، فإن الحكومة تبيع برميل البترول بـ49 دولارا بينما سعره العالمي مائة دولار، ويذهب فارق السعر «51 دولارا» دعما لغير مستحقيه ما يحتم رفع هذا الدعم وتوجيهه للجهات التي تستحقه عبر حزمة متكاملة من الإجراءات.

عمر البشير

رفع الدعم عن المحروقات يعني زيادة أسعار السلع

قالت لجنة الطاقة والتعدين والصناعة بالمجلس الوطني برئاسة عمر آدم رحمة أن رفع الدعم عن المحروقات يعني تلقائية رفع أسعار جميع السلع. وأضاف عمر آدم رحمة في تصريحات صحافية: « إن من يظن أن هذه الخطوة تعني سحب الدعم عن المقتدرين وهم فئة التجار فإنهم سيقومون بوضع قيمة الزيادة الجديدة على المحروقات على أسعار السلع لذلك فإن الحديث عن أن الزيادة في أسعار المحروقات تعني سحب الدعم عنهم حديث غير دقيق». وقطع بان أي زيادة فيها سترفع أسعار كل السلع دون شك، وطالب بمعالجة القرار السابق برفع الدعم تدريجيا بذكاء شديد حتى لا يتأثر أصحاب الدخل الضعيف، وطالب أيضا بتوسيع المظلة الضريبية وليس زيادة فئات الضرائب، وأشار إلى أن الحديث عن إجراء إصلاحات اقتصادية في ظل هذا التهرب الضريبي غير ممكن. معتبرا الاتجاه برفع الدعم بأنه لن يحل مشكلة الاقتصاد ولا الخزانة. وأشار إلى أن هذه الإجراءات عبارة عن حلول سهلة تلجأ لها المالية، لكنها لا تحل أي مشاكل. وطالب بإحاطة المجلس الوطني بمعرفة مكان توجيه الأموال المتوقعة؟ وهل تذهب للزراعة؟ علما بان الزراعة تخصص لها في الموازنة ما بين 2.5 إلى 3 في المئة فقط فيما لا تحصل فعليا الا على 1 في المئة. وطالب الجهاز التنفيذي بالجدية وذلك بتوظيف الإيرادات للانتاج.

.. و«الحركة الشعبية» ترد بالدعوة لمقاومة زيادة الأسعار وإسقاط النظام

دعت الحركة الشعبية لتحرير السودان جماهيرها وقواعد الجبهة الثورية المعارضة وكافة السودانيين للتحرك في أوسع عمل سلمي مشترك لرفض السياسات الاقتصادية الجديدة التي أعلنتها الخرطوم، وأكدت دعمها دعوة مقاومة زيادة المحروقات وإيقاف الحرب والقضاء على ما وصفتها بـ«دولة الفساد»، مجددة موقفها بالحل الشامل أو إسقاط نظام الرئيس السوداني عمر البشير.

وقال الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان ياسر عرمان لـ«الشرق الأوسط» إن السياسات التي أعلنها حزب المؤتمر الوطني الحاكم بزيادة أسعار المحروقات هي ما ظهر من جبل الجليد، وأضاف أن الأزمة هيكلية وبنيوية، وأن الحزب الحاكم بحكم تركيبته دائما ما يلجأ إلى حل أزمات الحكم على حساب الفقراء.

وقال عرمان إن «الحل الوحيد يكمن في تغيير نظام الحكم، ونقول إن السودان دولة فاشلة لأنه فقد ثلث السكان وثلث مساحته لكي يحتفظ المؤتمر الوطني بالحكم»، مشيرا إلى أن الحزب الحاكم اختار الانفصال بديلا عن دولة المواطنة، والحرب عوضا عن السلام. وقال: إن النظام قام بالإبادة الجماعية في أكثر من إقليم في البلاد، وإن حزب البشير بعد أن تخلص من الجنوب القديم بالانفصال قام بإشعال مزيد من الحروب في الجنوب الجديد.

وقال عرمان إن الحزب الحاكم في السودان يصرف أكثر من 70 في المئة من ميزانيته على الحرب والأمن والقمع، مقابل أقل من 2 في المئة على الصحة والتعليم. وأضاف أن استعادة ذلك الفاقد من الميزانية يتطلب وقف الحرب وإنهاء الشمولية والفساد واستعادة القطاعات المنتجة، وقال: «وهذا يتطلب تغيير النظام.. ولا حل إلا بالخروج إلى الشارع من كافة المتضررين من النظام»، مشددا على أن إلغاء دعم المشتقات النفطية موجهة ضد المهمشين والفقراء.

إلى ذلك كشف عرمان عن أن الحكومة السودانية طلبت من ثلاث دول – لم يسمها – أن تلتقي بالحركة الشعبية، وأضاف: «اتصلت بنا ثلاث دول خلال الثلاثين يوما الماضية بطلب من نظام الخرطوم، وهذا ما يمكن أن نقوله الآن»، مشددا على أن حركته ما زالت عند موقفها بأن التفاوض خيارها الاستراتيجي لإنهاء الحرب على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 2046 واتفاقية 28 يونيو «حزيران» عام 2011 الذي يتحدث عن إشراك كافة القوى السياسية.

وقال: «موقفنا واضح نحن نعمل على إسقاط النظام كأننا سنسقطه غدا، ونعمل للحل السلمي الشامل كأننا نعيش إلى الأبد»، وأضاف أن الحديث عن قضايا منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور بمعزل عن قضايا السودان سيؤدي في نهاية المطاف إلى خروج مناطق جديدة من السودان مثلما خرج الجنوب، مشيرا إلى أن أولويات حركته هي الأوضاع الإنسانية والحل الشامل وأنها لن تقبل بأي حل جزئي.

ورحب عرمان بتعيين المبعوث الأميركي الجديد للسودان وجنوب السودان السفير دونالد بوث، وقال: إن حركته على اتصال مع مكتب المبعوث الجديد وأنها تفضل أن يجري اللقاء معه كجبهة ثورية تضم إلى جانب تنظيمه حركات العدل والمساواة وفصيلي تحرير السودان بقيادة مني اركو مناوي وعبد الواحد نور.

«حاج ماجد» يكشف خفايا إعفائه من منصب سفير بطرابلس

فند سفير السودان لدى طرابلس «حاج ماجد سوار» ما ورد في بعض الصحف عن أسباب إعفائه من مهامه كسفير للسودان بليبيا. وكشف الحيثيات التي صاحبت قرار الإعفاء، وقال إنه بعث برسالة مشفرة إلى وزير الخارجية «علي كرتي» بصورة شخصية وسرية، عبر خلالها عن رأيه الشخصي فقط، ولم ينشرها في أي منبر عام.

وذكر «سوار» أنه اتبع الخطوات الدبلوماسية المتعارف عليها، وقام بالاتصال بوزير الخارجية وبمكتبه دون أن يجد رداً، وقال: «اتصلت على وزير الدولة «صلاح الدين ونسي» وأبلغته رأيي»، وتساءل عن الجهة التي سربت الرسالة وعن الغرض من وراء تسريب فحوى الرسالة وتعميمها على بعض الصحف. وكشف «سوار» أن مضمون الرسالة يمثل رأيه الشخصي وليس موقفاً رسمياً تجاه استقبال الحكومة لوزير الخارجية المصري في الحكومة المؤقته «نبيل فهمي». وأكد أن موقفه لم يخرج من سياق السياسة الخارجية للسودان الذي يعول على دعم الاتحاد الأفريقي في كثير من الملفات الداخلية، مشيراً إلى أن الاتحاد الأفريقي لم يعترف بالحكومة المصرية المؤقتة. وقال «سوار»: «إن مخالفتنا لقرار الاتحاد الأفريقي قد يفتح الباب أمام الدول الأفريقية لعدم التعامل مع قرارات الاتحاد الأفريقي خاصة فيما يخص ملف المحكمة الجنائية»، وشدد على أن أي قرارات بعيدة عن الإجماع الأفريقي تضر بمصلحة السياسة الخارجية للبلاد، ورأى إمكانية أن تكون زيارة وزير الخارجية المصري للخرطوم مقبولة إن تمت قبل وقوع ضحايا من المدنيين بأعداد كبيرة في مصر.

الحزب الحاكم يتبرأ من صلح الرزيقات والبني حسين

وقعت قبيلتا الرزيقات والبني حسين، اتفاق صلح شامل بشمال دارفور. ووقع عن الرزيقات زعيم الرزيقات المحاميد الشيخ موسى هلال المستشار بديوان الحكم اللا مركزي، وعن بني حسين وكيل الناظر محمد إسماعيل حامد، وأعلن المؤتمر الوطني بالولاية تبرؤه من الاتفاق. وأعتبر المكتب القيادي للمؤتمر الوطني بالولاية بزعامة الوالي عثمان كبر، في بيان تحصلت شبكة «الشروق» على نسخة منه، مؤتمر الصلح الذي قام به الشيخ موسى هلال، خارج منظومة الحزب، ووصفه بالخروج الصريح عن مؤسسات الحزب.

وأعلن المكتب القيادي عددا من القرارات والموجهات في التعامل مع الاتفاق.

وضم اتفاق الرزيقات والبني حسين القبائل المتعايشة مع الرزيقات والبني حسين في المحليات الثلاث، السريف وسرف عمرة وكبكابية، والولايات المجاورة. وقيادات القبائل بالمنطقة الشيخ محمد إسماعيل.

خبير زراعي يكشف عن كارثة بيئية بـ «الشمالية» بسبب سد مروي

كشف خبير زراعي عن كارثة بيئية وزراعية تسبب فيها سد مروي المثير للجدل والذي تعتبره حكومة الانقاذ واحدا من أكبر انجازاتها.

وقال الخبير ان السد تسبب في تغيير مناخي كبير في الولاية الشمالية برفعه لنسبة الرطوبة بصورة غير مسبوقة في المنطقة التي تقع في المنطقة الصحراوية وشبه الصحراوية ويتفاوت مناخها الحار بين الصحراوي وشبه الصحراوي. وأكد الخبير الذي فضل حجب هويته لـ « حريات » ان الامر تسبب في هطول الامطار بغزارة لاول مرة في تاريخ الولاية الشمالية التي كانت تعرف فيضان النيل وليس الامطار. موضحا ان الامطار تسببت في اتلاف محصول القمح وفشل موسم زراعة القمح هذا العام. مبينا ان وقوع الولاية الشمالية بين بحيرتي سد مروي وبحيرة السد العالي في اقصي الشمال تسبب في ارتفاع كبيرة في درجة الرطوبة ما أدي في ظل درجات الحرارة الشديدة الي تمدد المنخفض الجوي الي الولاية الشمالية لأول مرة في تاريخها.

واشار الخبير الي ان وجود البحيرتين سيؤدي الي استمرار هذه الامطار بل وستتزايد سنويا، مما سيؤدي بشكل مؤكد في نهاية الامر الي استحالة زراعة القمح في الولاية الشمالية. وبين الخبير بان مرحلة اصفرار القمح الضرورية لنضوجه تتم خلال هذا الفصل وان الامطار تؤدي لموت القمح بصورة مؤكدة.

واضاف ان المنطقة الاكثر ملاءمة لزراعة القمح في السودان هي الولاية الشمالية نسبة لدرجات الحرارة المناسبة فيها خلال فصل الشتاء.

وانتقد الخبير ما وصفه بالمشاريع الهوجاء وغير المخطط لها التي يقوم بها الانقاذيون. مشيرا الي ان المطلوب بالنسبة لأصحاب الانقاذ هو احداث ضجة سياسية عند افتتاح المشاريع وليس الدراسات العميقة التي تبين الفوائد والاضرار البيئية والزراعية والمناخية والاجتماعية لمثل هذه المشاريع.

سد مروي

تفاصيل خطيرة حول بيع «الدجاج الميت»

لم يكن الفقر في يوم من الايام عيبا، ولكنه محرج وليس بالدرجة التي تدفع بعض ضعاف النفوس لجني ثروات من خلال بيع الدجاج النافق للمواطنين، ويعمل المتهم الأول الذي جعل من مكب النفايات مقرا آمنا له ويقوم ذلك المتهم بنظافة الدجاج الفاسد، ومن ثم بيعه لبقية أصحاب النفوس الضعيفة بمبلغ 3 جنيهات، وظل المواطن المسكين يلتهم ذلك الدجاج بشهية مفتوحة لفترة من الزمن، وهو لا يدري بانه يأكل في لحوم فاسدة تم جلبها بواسطة عدد من ضعاف النفوس، ما سبق سرده ليس برواية أو نسج من الخيال، وذلك عندما كشف عدد من أعضاء اللجان الشعبية بالضفة الغربية لمدينة كسلا ذلك الكابوس المرعب للسلطات والتي بدورها هرعت إلى مسرح الجريمة الذي يبعد حوالي 2 كيلو من أقرب حي بمدينة كسلا والمؤسف أن موقع مكب النفايات يقع بالقرب من الطريق القومي كسلا أروما ورائحته تزكم الأنوف والمحيلة في ثبات نوم عميق، ومن خلال المضبوطات وأدلة الجريمة والمتهمين تأكد أن انسان هذه المدينة عرضة لأشياء لا يسمح المجال لذكرها الآن، والجريمة التي نحن بصددها في منتهى الإحتقار لكرامة الانسان الذي كرمه الله تشكيل لجنة للتحقيق مع كافة الجهات ذات الصلة وعلى رأسهم معتمد محلية كسلا وسلطاته الصحية ونأمل أن يتقدم المعتمد بالإستقالة اليوم قبل الغد لإتاحة الفرصة للكوادر الشبابية القادرة على البذل، والعطاء والإستقالة لا تعفي من المحاسبة.

نفير السودانيين بالكويت

السيول دمرت قرى بالكامل

بدأت حملة نفير السودانيين بالكويت حملتها نحو جمع التبرعات من السودانيين المقيمين في الكويت بدار السفارة السودانية بضاحية السرة بعد صلاة الجمعة الموافق 13 / 9 /2013، وقد تقاطر جموع من السودانيين من أجل تقديم الدعم المادي والعيني من أجل إعانة أهلهم المتضررين من السيول والأمطار الأخيرة التي خلفت خسائر كثيرة للمواطنين في المأوى، وعملية جمع التبرعات التي تمت يوم الجمعة الماضية تعتبر بداية الحملة، ولا زالت الحملة مستمرة حيث سوف تتوج بيوم مفتوح في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر المقبل يتضمن فعاليات مختلفة، تشتمل على طبق الخير من رابطة المرأة وحفل غنائي، وأنشطة ترفيهية أخرى ويذهب ريع هذه الأنشطة إلى صندوق دعم المتضررين من السيول والأمطار في السودان، والباب مفتوح للتبرع لدعم هذا العمل الخيري، الذي يعود نفعه إلى أهلنا وأخواننا المتضررين من السيول والأمطار في السودان.

الدولار والريال يعودان إلى أسعارهما القياسية مقابل الجنيه

أطلقت قيادات حزب البشير عدة تصريحات بعد الاتفاق مع دولة الجنوب باستمرار تدفق بترول الجنوب عبر انابيب الشمال دون عوائق، اطلقت تصريحات تفيد بأن الجنيه السوداني المأزوم سيعود الى الارتفاع مقابل العملات الاجنبية ومضت التصريحات الى حد استرجاع الجنيه 50 في المئة من قيمته المفقودة، وشهدت الأسبوع الماضي أسواق العملة الصعبة في السوق الأسود بالخرطوم عودة جديدة للارتفاع، وبلغ سعر شراء الدولار من التجار بين 7650 جنيها و7750 جنيها حسب الكمية والتاجر، وبلغ سعر الريال السعودي بين 1950 2050 واليورو 10 الف جنيه. وسبق ان صرح الخبير الاقتصادي الهادي إدريس هباني قائلا : يعود انخفاض الجنيه السوداني مقابل الدولار والعملات الصعبة الأخري في الأساس لأسباب هيكلية بحتة تتلخص في انهيار معدلات الإنتاج في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية علي رأسها القطاع الزراعي، خاصة المحاصيل النقدية التي اشتهر السودان تاريخيا بتربعه علي قمتها عالميا كالصمغ، القطن، السمسم، الكركدي، وغيرها بما يتجاوز الـ65 في المئة عما كانت عليه قبل 1989م، نتيجة للسياسات الإقتصادية الخاطئة التي اهملت تلك القطاعات و اثقلت كاهلها بالضرائب والرسوم والأتوات فارتفعت تكاليف انتاجها لمستويات غير مسبوقة فقدت معها «علي انخفاضها» قدرتها التنافسية العالمية و فقدت البلاد بالتالي ما يزيد عن 90 في المئة من حصيلتها من العملات الصعبة في حين تضاعفت فاتورة الاستيراد لتتجاوز الـ10 مليارات دولار.